الأمم المتحدة
S/2012/664



Distr.: General
23 August 2012
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ الموجهة من حسن ب. جالو، المدعي العام بكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر المرفق).

وتأتي رسالة السيد جالو ردا على الرسالة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة، بشأن تعاون زمبابوي في البحث عن الشخصيات الرفيعة المستوى المطلوبة لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهو بوترايس مبيرانيا (S/2012/497).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على رسالة السيد جالو.

(توقيع) **بان** كي - مون



12-47180 (A) 240812 270812

مرفق

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

بوترايس مبيرانيا، الهارب من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والتعاون الذي تبديه زمبابوي

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزمبابوي (S/2012/497)، والتي توصل مكتبي بنسخة منها عن طريق مكتب الشؤون القانونية.

١ - أرحب بتأكيد الممثل الدائم لزمبابوي في رسالته على أن ''زمبابوي مدركة تماماً أن التعاون مع أي محكمة واجب قانوني دولي يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة'' وبتأكيده رغبة زمبابوي في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في هذا الصدد.

٢ - وما فتئ المحققون وأفرقة التقصي التابعون لمكتب المدعي العام يحققون في قضية بوترايس مبيرانيا، أحد كبار المتهمين من المحكمة، منذ عام ١٩٩٤. وقد كشفت التحقيقات أن الهارب فر، بعد مغادرته رواندا، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن ثم إلى هراري حيث أقام فيها في فترات مختلفة منذ عام ٢٠٠٢. وتوحي الأدلة بأن الهارب تربطه صلات قوية بموظفين عسكريين ومدنيين رفيعي المستوى في زمبابوي.

٣ - وبعد إجراء الاتصالات المناسبة مع إنتربول وسلطات شرطة زمبابوي، قمت بإيفاد رؤساء أفرقة التحقيق والتقصي في مكتبي إلى هراري للتشاور مع السلطات الزمبابوية وإبلاغها بوجود بوترايس مبيرانيا في البلد وطلب إنشاء فريق متخصص من ضباط شرطة زمبابوي توكل إليه مهام التحقيق في قضية الهارب والبحث عنه والقبض عليه. وأنشئ فريق متخصص من أفراد شرطة زمبابوي في عام ٢٠٠٨ بناء على طلب المحكمة التعاون على نحو وثيق مع محققيها في تعقب الهارب والقبض عليه.

٤ - غير أن التعاون والاتصال بين محققي مكتب المدعي العام وشرطة زمبابوي ما لبثا أن انقطعا بمجرد ما أقدمت السلطات الزمبابوية من جانب واحد على حل الفريق. وقد سافر موظفون في مكتب المدعي العام إلى هراري في عدة مناسبات سعيا إلى إعادة ربط الاتصال لكن دون جدوى.

٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قمت شخصيا بقيادة بعثة إلى هراري حيث تم على إثر مناقشات أجريت مع وزيرَيْ الداخلية ووزير العدل وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين في الشرطة والجيش، الاتفاق على إعادة إنشاء فرقة عمل مشتركة بين شرطة زمبابوي ومحققي المحكمة من أجل تعقب الهارب بوترايس مبيرانيا والقبض عليه. وعينت الحكومة أيضا أحد كبار المسؤولين منسقا معنيا بالتعاون بين حكومة زمبابوي والمحكمة.

٦ - ولسوء الحظ، تبيَّنَ أن أي تعاون لاحق وفقا للضمانات التي قدمتها لي الحكومة غير مجدٍ. فقد ذهب محققو مكتب المدعي العام في عدة بعثات إلى هراري للعمل مع فرقة العمل المشتركة، لكنهم ما لبثوا أن واجهتهم العديد من العراقيل، حيث لم تُمنح لهم التصاريح اللازمة للقاء مع السلطات؛ وغادرت جهة التنسيق في وزارة الداخلية ولم يتم تعويضها؛ ولم يتبادل أفراد الشرطة الذين عينوا في فرقة العمل المشتركة التقارير الخطية المتفق عليها الخاصة بتحقيقاتهم مع نظرائهم في المحكمة، من جملة أمور أخرى. وكان من الواضح في كل مرة غادر فيها محققو المحكمة هراري بعد انتهاء بعثتهم أن شرطة زمبابوي كانت توقف أيضا تحقيقاتها في المعلومات المقدمة من المحكمة.

٧ - ولم يُسمح أيضا لمحققي المحكمة بمرافقة الشرطة بغرض الاشتراك في عملية التحقق والتحقيق، حتى وإن كانت المعلومات المتوفرة لدى الشرطة مقدمة من محققي المحكمة، وقلما توصلت المحكمة بأي ردود أيا كان شكلها من الجمهور أو من السلطات الأخرى.

٨ - وكانت هناك دائما حالات تأخير كبيرة في منح وزارة خارجية زمبابوي تصاريح لمحققي المحكمة لمزاولة أنشطتهم في زمبابوي على الرغم من إعطائهم المهلة الكافية للوزارة وفي الوقت المناسب.

٩ - ولم تسمح السلطات الزمبابوية لمحققي المحكمة، على الرغم من توجيه عدة طلبات في هذا الصدد، باستجواب أشخاص بعينهم يعرف عنهم إقامة علاقة من نوع ما مع الهارب أو يشتبه في قيامهم بذلك.

وعلى الرغم من تعدد الأمثلة على عدم تعاون السلطات الزمبابوية، فقد قمت مرة أخرى، استجابة للضمانات الأخرى الواردة في رسالة ممثلها الدائم المشار إليها طيه، بتوجيه رسالة خطية إلى حكومة زمبابوي رحبت فيها بما قدَّمَتْه من ضمانات التعاون، وطلَبتُ أن أزور هراري في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ قصد التشاور بشأن سبل المضي قدما. ويُنتظر وصول الرد بهذا الشأن.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع مجلس الأمن على هذه الرسالة.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) حسن ب. **جالو**
رئيس هيئة الادعاء، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية
الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

ضميمة

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أعرب من خلالكم، بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٢ لمجلس الأمن، عن استياء حكومة جمهورية زمبابوي البالغ من الادعاءات التي وجهها لها المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي حسن ب. جالو، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ حينما قدم للمجلس إحاطة عن أعمال المحكمة.

فقد أبلغ القاضي جالو مجلس الأمن في بيانه أن المحكمة الجنائية لرواندا لا تزال تملك معلومات تفيد بوجود صلة لبوترايس مبيرانيا مع زمبابوي. ومعلوم أن السيد مبيرانيا من بين كبار الهاربين الثلاثة الذين أصدرت المحكمة بحقهم عرائض اتهام ذات صلة بالإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤.

ومما قاله القاضي جالو أيضاً أن تعقُّب الهاربين الثلاثة، ومنهم مبيرانيا، لا يزال يشكل تحدياً للمحكمة لانعدام التعاون من جانب زمبابوي وبلدان أخرى يُزعم أنها تؤوي الهاربين.

ولقد دأب القاضي جالو على النطق بادعاءات مماثلة منذ عام ٢٠١٠. وزمبابوي مدركة تاماً أن التعاون مع أي محكمة واجب قانوني دولي يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك فزمبابوي تريد أن تسجل أن حكومة زمبابوي سمحت في مناسبتين اثنتين لأفرقة التقصي التابعة للمحكمة بدخول البلد كي تتأكد مما إذا كان السيد مبيرانيا موجوداً في زمبابوي. وفي كلتا المناسبتين، قدمت حكومة زمبابوي الدعم لأفرقة التقصي. إلا أن أفرقة التقصي لم تتمكن من إثبات أن السيد مبيرانيا موجود في البلد.

ولذلك فإننا نشعر أنه من المغرض أن يواصل مدعي المحكمة ادعاءاته الباطلة ضد زمبابوي مع أن المحكمة تعلم تمام العلم أنها لم تتمكن من تحديد المكان الذي يوجد فيه السيد مبيرانيا في زمبابوي رغم ما أُتيح من فرص لدخول البلد والبحث عنه. وإنه مما يدعو للأسف والإحباط أن ما صدر عن المدعي العام من أقوال ينم بوضوح عن عدم اكتراثه بما أبدته زمبابوي من تعاون مع المحكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، تنظر زمبابوي إلى تلك الادعاءات باعتبارها ادعاءات لا أساس لها وادعاءات كيدية وكاذبة إطلاقاً. وفي هذه الادعاءات تحقير لزمبابوي، ولذلك فنحن نرفضها بقوة. ولقد كانت زمبابوي على الدوام مستعدة للوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك

التعاون مع المحكمة، ولذلك فهي تحمل الادعاءات التي وجهها ضدها مدعي المحكمة محمل الجد. ويجب عليه أن يكف فوراً عن الكلام بأي ادعاءات مماثلة.

وتظل حكومة جمهورية زمبابوي على استعداد للتعاون البنّاء مع عمليات المحكمة على النحو المطلوب وفاءً منها بالتزاماتها الدولية.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ش. **شيبازيوا**

السفير

الممثل الدائم